

منظر خارجي لقصر السلام، مقر محكمة العدل الدولية  
(لاهاي، هولندا)

## البرامج الرئيسية



- تقديم الخدمات القانونية إلى الأمم المتحدة ككل
- الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
- الآليات الاستثنائية للمساءلة الدولية
- إيداع المعاهدات وتسجيلها ونشرها
- التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه
- قانون البحار وشؤون المحيطات
- التجارة الدولية

## الموارد الإرشادية



190 مليون دولار

71 مليون دولار من الأنصبة المقررة في الميزانية العادية و3 ملايين دولار من الأنصبة المقررة في ميزانية حفظ السلام (2019/2018) و98 مليون دولار من الأنصبة المقررة الأخرى و18 مليون دولار من التبرعات

## ولايات مختارة



- ميثاق الأمم المتحدة
- تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه، قرار الجمعية العامة 23 (د-1) و210/73
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، قرار الجمعية العامة 124/73 و125/73
- المسائل الدولية، قرار الجمعية العامة 228/57 بء، وقرار مجلس حقوق الإنسان 2/39، وقرار مجلس الأمن 1315 (2000) و1966 (2010)

## كيانات مختارة



- مكتب الشؤون القانونية
- محكمة العدل الدولية
- آلية التحقيق المستقلة لميانمار
- الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للجمهورية العربية السورية
- الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا
- المحكمة الخاصة لتصفية الأعمال المتبقية لسيراليون
- الآلية الدولية لتصفية الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية



# تعزير العدل والقانون على الصعيد الدولي



المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

## النتائج الرئيسية

أُحرز تقدم بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وستنظر الدورة المقبلة، في عام 2021، في مشروع نص منقح للاتفاق.

وأُتطلع إلى إنشاء آلية التحقيق المستقلة لميانمار لجمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي فيما يتعلق بميانمار منذ عام 2011 وتوحيدها وحفظها وتحليلها. وقد قدمت الآلية تقريرها الأول إلى مجلس حقوق الإنسان في عام 2019، واتخذت منذ ذلك الحين خطوات لتزاول عملها بشكل تام.

وفي آذار/مارس 2019، حكمت دائرة الاستئناف التابعة للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية على رادوفان كاراديتش بالسجن مدى الحياة لإدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها في يوغوسلافيا السابقة. وفي باريس، ألقت السلطات الفرنسية القبض على فيليسيان كابوغا، الذي كانت الآلية تبحث عنه بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، التي زُعم أنها ارتكبت في رواندا في عام 1994.

## السياق

التزم العالم في ميثاق الأمم المتحدة "بتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي". ولا يزال هذا التعهد يشكل أسس التفاعل بين الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها المشتركة، وهو جزء لا يتجزأ من جميع جوانب عملنا.



**ظلّت الأمم المتحدة طوال السنوات الـ 75 الماضية تضطلع بدور مركزي في وضع القانون الدولي.**

ميغيل دي سيربا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة



تلوة الفتوى المتعلقة بالأثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965 في محكمة العدل الدولية (لاهاي، هولندا، 25 شباط/فبراير 2019)



اجتماع مجلس الأمن بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المكلفة بأداء عدد من المهام الأساسية كانت يؤديها سابقا كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (نيويورك، 28 شباط/فبراير 2020)



المشاركون في حفل توقيع اتفاقية سنغافورة (7 آب/أغسطس 2019)

## اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة

عبر الحدود بسهولة والاحتكام إليها. ويتوقع أن يبدأ نفاذ الاتفاقية في عام 2020، وقد وقع عليها 46 بلدا في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع، وهو أكبر عدد من الدول الموقعة على أي اتفاقية من اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتجارة عند افتتاح باب التوقيع.

في آب/أغسطس 2019، أقيم حفل توقيع اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة (اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة)، التي من شأنها تسهيل المبادلات والأنشطة التجارية الدولية عن طريق تمكين الأطراف المتنازعة من إنفاذ اتفاقات التسوية

وواصلت محكمة العدل الدولية النظر في العديد من القضايا البارزة في عام 2019 والنصف الأول من عام 2020. وفي كانون الثاني/يناير 2020، قررت المحكمة بالإجماع أن تأمر بأربعة تدابير مؤقتة ملزمة لميانمار في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (قضية غامبيا ضد ميانمار).

وفي حزيران/يونيه 2020، احتجزت المحكمة الجنائية الدولية علي محمد علي عبد الرحمن، الذي كانت تبحث عنه لتورطه المزعوم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور بين عامي 2003 و 2004. وساعدت الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والمحكمة على تأمين اعتقال السيد عبد الرحمن ونقله إلى المحكمة.